

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مجلس السلم والأمن
الاجتماع الثالث والثلاثون بعد المائتين (234)
أديس أبابا، إثيوبيا، 28 يونيو 2010

PSC/PR/(CCXXXIV)

**تطور عملية الخروج من الأزمة في كوت ديفوار
منذ التوقيع على اتفاق واجادوجو السياسي**

—

تطور عملية الخروج من الأزمة في كوت ديفوار
منذ التوقيع على اتفاق واجادوجو السياسي

أولاً: مقدمة:

1- يتم، منذ شهر مارس 2007 وحتى اليوم، إدارة عملية خروج كوت ديفوار من الأزمة بموجب اتفاق واجادوجو السياسي والاتفاقات التكميلية له. وعلى عكس الاتفاقات السابقة التي وقعتها عدة أطراف وحركات سياسية، فقد تم التوقيع على اتفاق واجادوجو السياسي من قبل المقاتلين السابقين فقط. (وميسر الحوار ما بين الإيفواريين). ومع ذلك، فإن الطرفين الإيفواريين الموقعين للاتفاق جددا تمسكهما باتفاقي ليناس ماركوسيس لأكرا وبريتوريا وكذلك جميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن كوت ديفوار.

2- ويتمحور اتفاق واجادوجو السياسي، على وجه الخصوص، حول القضايا التالية: التحديد العام لهوية السكان والعملية الانتخابية وقوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار واستعادة سلطة الدولة وإعادة نشر الإدارة على كافة الأراضي الوطنية. ويقوم هذا التقرير بتقييم مستوى تنفيذ الإتفاق في أهم جوانبه .

ثانياً: تنفيذ الاتفاقات:

أ) التحديد العام لهوية السكان:

3- يتوقع اتفاق واجادوجو السياسي تنشيط جلسات المحكمة المتنقلة على مدى ثلاثة أشهر حيث تتكفل بمنح شهادات ميلاد بحكم من القاضي. وقد بدأت هذه العملية في سبتمبر 2007 واختتمت في شهر سبتمبر 2008 حيث حصلت على نحو 635,000 طلب معتمد.

4- كما يتوقع الاتفاق إعادة تشكيل سجلات الحالة المدنية التي تم إتلافها أو تدميرها في بعض المراكز. وقد بدأت هذه العملية التي أجريت بمساعدة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ، بشكل فعلي، في شهر يناير 2009. وبعد جرد دام عدة أشهر انتهت في شهر مايو 2009، أدت العملية إلى إعادة تشكيل السجلات وتسجيل حوالي 250,000 فرد.

5- وفيما يتعلق بإعادة تشكيل سجلات الحالة المدنية على نحو سليم، اتفق الطرفان من خلال التوقيع على الإتفاق الثاني المكمل لاتفاق واجادوجو السياسي ، في 28 نوفمبر 2007، على تعيين شركة "ساجيم" للأمن، كمتعامل فني من أجل تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم في القائمة الانتخابية. وطبقا للاتفاق، عملت شركة "ساجيم" بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصائيات تحت إشراف اللجنة الانتخابية المستقلة وبالإتصال الوثيق مع الديوان الوطني لتحديد الهوية واللجنة الوطنية للإشراف على تحديد الهوية. وسلم رئيس الوزراء بعد إجماع الأطراف المعنية، رسميا في 22 فبراير 2008، دفتر الشروط لعملية تحديد الهوية والتعداد الانتخابي للمتعامل الفني "ساجيم". ومن جهة أخرى، قد تم التوقيع على طريقة العمل لهذه العملية التي أكدت اللجنة الانتخابية المستقلة صحتها واعتمدها الديوان الوطني لتحديد الهوية واللجنة الوطنية للإشراف على تحديد الهوية، في 31 مايو 2008 من قبل شركة "ساجيم" والمعهد الوطني للإحصائيات وتم اعتمادها بموجب مرسوم في 19 يونيو 2008.

6- وحدد مرسوم رئاسي انطلاق العملية المشتركة لتحديد هوية السكان والتسجيل على القائمة الانتخابية من 15 إلى 30 أكتوبر 2008. غير أن المشاكل اللوجستية والتنظيمية لم تسمح باحترام هذا الجدول الزمني. فتعين الانتظار حتى يوم 30 يونيو 2009 لوضع حد نهائي للعملية بتسجيل 6, 552, 694 فرداً.

7- واعترضت عملية تحديد هوية السكان عدة عراقيل أهمها أن (1) اللجنة الإنتخابية المستقلة أبدت نقاط ضعف في تقدير المواعيد والتنظيم المادي واللوجستي سواء بالنسبة لجلسات المحكمة المتنقلة أو تحديد الهوية، (2) اختيار المتعامل الفني جاء متأخرا سواء بالنسبة لتحديد الهوية أو لإعادة تشكيل سجلات الحالة المدنية التي فقدت أو دمرت، (3) نقص الثقة المتبادلة بين الأطراف السياسية التي كانت تتهم بعضها البعض بالتزوير مما أدى إلى تأخير مختلف العمليات، (4) إن اتفاق واجادوجو قد حدد المبادئ غير أنه تم التفاوض حول تفاصيل التنفيذ أثناء إعداد النصوص التطبيقية، وأدى الحرص على تحقيق الإجماع بين كل الأطراف كضمان لمخرج هادئ من الأزمة، إلى تأخير عملية تحديد الهوية.

ب (العملية الإنتخابية:

8- ينص الاتفاق التكميلي الثالث لاتفاق واجادوجو السياسي، الموقع في 28 نوفمبر 2007 في مادته الثانية عشرة على أن الإنتخابات الرئاسية ستجري في أواخر النصف الأول من سنة 2008 على الأكثر . غير أنه قد تعذر احترام هذا الموعد بسبب التأخير في اعتماد النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة. فتم تحديد تاريخ آخر بموجب المرسوم الذي يتضمن استدعاء الهيئة الإنتخابية بالنسبة للإنتخابات الرئاسية في 30 نوفمبر 2008. ومن جديد، نتيجة التأخير في عملية التسجيل، أشار الإطار الدائم للتشاور خلال اجتماعه المنعقد في 10 نوفمبر 2008، إلى عدم إمكانية تنظيم الانتخابات الرئاسية في التاريخ المحدد رسميا في 30 نوفمبر 2008. وبعد ستة أشهر، في 14 مايو 2009، صدر مرسوم جديد يستدعي الهيئة الإنتخابية في يوم الأحد 29 نوفمبر 2009 . غير أنه لم يتم نشر القائمة المؤقتة إلا في 22

نوفمبر 2009 وهي تتكون من جزئين هما: القائمة البيضاء التي تتشكل من 5, 300, 586 فردا والتي تتقاطع على نحو إيجابي مع القوائم المرجعية التاريخية والقائمة الرمادية بـ 1, 033, 985 فرد ممن تكون جنسيتهم موضع مراقبة. ونتيجة لهذا التأخير والمشاكل التي ووجهت أثناء وقوع النزاع حول القائمة الانتخابية، اقترحت اللجنة الانتخابية المستقلة وضع جدول زمني جديد للانتخابات يتوقع أن تجري الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في أواخر شهر فبراير وبداية شهر مارس 2010 وقد تمت الموافقة عليه من قبل الإطار التشاوري الدائم خلال إجتماعه السادس المنعقد في 3 ديسمبر 2009.

9- وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الدستوري احتفظ بـ 14 مترشحا للانتخابات الرئاسية (من بين 20) ونشر القائمة في 20 نوفمبر 2009. ومن ضمن المترشحين المختارين كانت العناصر الفاعلة الثلاثة على الساحة السياسية الإفوارية وهم الرئيس لوران جبابو والسيد هنري كونان بيديي والسيد ألسان درامان اوطارة.

10- وفي التاسع من يناير 2010 اتهمت رئاسة الجمهورية للجنة الانتخابية المستقلة ورئيسها بالتلاعب بالقائمة الانتخابية من خلال تشكيل قائمة تحتوي على 429, 000 فرد يدرجون رسميا في القائمة الانتخابية النهائية. وأعقب ذلك فترة صراع بين رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة (بدعم من تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام) والمعسكر الرئاسي الذي قام في 12 فبراير 2010 بحل اللجنة الانتخابية المستقلة والحكومة في آن واحد. وبعد ذلك توصلت الأطراف الإفوارية بمساعدة الميسر إلى الإجماع لإعادة تأسيس لجنة انتخابية مستقلة، في 25 فبراير 2010، تستجيب لاتفاق برينوريا وتترأسها شخصيات جديدة وحكومة جديدة.

11- استمر النقاش حول المسألة الخلافية المتعلقة بالقائمة الإنتخابية المؤقتة حيث تم اعتماد حلول توفيقية خاصة من أجل تلقي طلبات الإفواريين المدرجين في القائمة الرمادية من 17 إلى 31 مايو 2010 والتدقيق في القائمة البيضاء ابتداءً من 21 يونيو 2010. ولم يتم بعد تحديد تواريخ إنهاء الخلاف ونشر القائمة النهائية وكذلك المواعيد الجديدة للجولة الأولى من الاقتراع.

12- إن العقبات الرئيسية التي اعترضت العملية الإنتخابية هي نفس العقبات التي واجهت عملية تحديد هوية السكان إلى جانب الأمور التالية: (1) الدمج بين تحديد هوية السكان والإحصاء الانتخابي قد أدى إلى صعوبات إضافية إذ أن مسألة تحديد الهوية في هذا البلد الذي يقدر عدد السكان غير الإفواريين فيه بـ30 بالمائة تنطوي على موجة من المشاعر العاطفية والسياسية وكان من الأفضل أن تتم معالجة هذه المسألة في إطار يتسم بالهدوء بعيداً عن إطار الإنتخابات، (2) تسببت التكاليف الباهظة للإتفاقية مع شركة "ساجيم" (66,7 مليار فرنك إفريقي) التي تكفلت بها الحكومة الإفوارية وحدها، في خلق بعض المشاكل ، (3) أدى تكرار النقاش بين المعسكر الرئاسي والقوات الجديدة بخصوص نزع السلاح وإعادة التوحيد قبل الإنتخابات إلى خلق التوتر وتعطيل العملية الإنتخابية على نحو مستمر ، (4) أفضى الإختلال الشديد الذي طرأ على لجنة الإنتخابات المستقلة والذي أدانته رئاسة الجمهورية في يناير 2010 إلى زعزعة عملية الإنتخابات.

ج (قوات الدفاع والأمن:

13- يتوخى اتفاق واجادوجو إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن وقد تم تشكيل مجموعة عمل في هذا الشأن ابتداءً من ديسمبر 2007 . ومن جهة أخرى، فإن مسألة الدرجات لعناصر القوات المسلحة للقوى الجديدة وحصص الجيش الجديد قد

طرحت مرارا وأجريت مشاورات عديدة بشأنها. وقد أتى الإتفاق التكميلي الرابع الموقع في 22 ديسمبر 2008 برودود على مسألة حصص عناصر القوات المسلحة للقوى الجديدة في قوات الدفاع والأمن. فمن ناحية، سيتم نشر 4,000 عنصر لدى الشرطة الوطنية والدرك الوطني يقومون بمهام الأمن تحت قيادة مركز القيادة المتكاملة ومن ناحية أخرى، سيتم اختيار 5000 مقاتل سابق في القوات المسلحة من المتطوعين ودمجهم في الجيش الوطني الجديد للقيام بتدريب أساسي مشترك في المخيمات العسكرية الأربعة (بواكي وكورهوجو ومان وسيجيلا) تحت قيادة الأركان العامة للقوات المسلحة بدعم من القوات المحايدة. وعلى نحو متواز، في 2 سبتمبر 2009، تم إنشاء لجنة مشتركة لإدماج المقاتلين السابقين وبدء الأعمال المتعلقة بإصلاح أماكن الإستقبال. وفي 15 يونيو 2010، أقيم حفل لعودة العناصر الـ 500 الأولى للقوات المسلحة إلى الثكنات. وتم تناول مسألة الدرجات أولاً من قبل لجنة تنسيق الدرجات التي قدمت اقتراحاتها في بداية شهر سبتمبر 2009 قبل إدراجها في مراسيم رئاسية، في 16 نوفمبر 2009.

14- تم تأسيس مركز القيادة المتكاملة المنصوص عليه في الاتفاق في 17 مارس 2007 بموجب مرسوم رئاسي حيث تم تدشينه في 16 أبريل 2007 بياموسوكرو في الوقت الذي تم فيه تفكيك منطقة الثقة وإنشاء فرق مختلطة (قوات الدفاع والأمن التابعة لكوت ديفوار - القوات المسلحة للقوى الجديدة). وقد عانت القيادة كثيراً من قلة الإمكانيات سواء المتعلقة بالعتاد أو الموارد البشرية. وفي شهر أبريل 2009 اتفقا رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على تعزيز القدرات التشغيلية للقيادة من خلال تقديم تعليمات للأركانبيين العامين (قوات الدفاع والأمن التابعة لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوى الجديدة) وإعداد خطة مشتركة لفتح مفوضيات وألوية مختلطة للدرك ونشر 8000 فرد بطريقة متكافئة، في جميع

أنحاء البلاد. وبدأت المهمة فعلا في يونيو 2009 غير أنه لم يتم نشر سوى مئات العناصر حتى الآن.

15- إن عملية تنفيذ اتفاق واجادوجو فيما يتعلق بجوانبه الخاصة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لم تكن سهلة . فبالرغم من وضع برنامج وطني حول إعادة الإدماج والتأهيل في المجتمع وبرنامج الخدمة المدنية الوطنية، انقضت فترة طويلة قبل الحصول على التمويل المناسب. وحسب المعلومات التي نشرت في شهر أبريل 2010 من قبل منسق البرنامج الوطني لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل في المجتمع فمن بين 814, 34 مقاتل سابق للقوات المسلحة تم قبولهم بقي هناك 774, 14 لتسريحهم ومن بين 37,451 عنصر من مجموعة الدفاع الذاتي تم قبولهم بقي هناك 20, 144 لتسريحهم.

16- ينص الاتفاق التكميلي الثالث لاتفاق واجادوجو السياسي، الموقع في 28 نوفمبر 2007، بداية تجمع المقاتلين السابقين، وتخزين الأسلحة وتفكيك الميليشيات حتى 22 ديسمبر 2007 على الأكثر وكذلك دفع الحكومة لمنحة جزافية شهرية، من أجل ضمان عمليات التسريح وتوفير الأغذية للمقاتلين السابقين والتكفل بهم حتى إعادة إدماجهم في القوى الجديدة للدفاع والأمن أو في الحياة المدنية. في هذا الصدد، حدد مرسوم رئاسي بتاريخ 28 ديسمبر 2007، المنحة الجزافية الشهرية للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة للقوى الجديدة المجمعة بقيمة 90 000 فرنك أفريقي. وانتهت عملية تجميع أعضاء قوى الدفاع والأمن في كوت ديفوار في 24 يناير 2008 لكن عملية تجميع أعضاء القوات المسلحة للقوى الجديدة تعثرت كثيرا. من بين العدد الإجمالي للمحاربين السابقين في القوات المسلحة للقوى الجديدة المعلن عنه والذي يبلغ 678, 34 عنصرًا من المقاتلين السابقين، تم تجميع 364, 11 عنصرًا في 1 أكتوبر 2008. وأكدت القوى الجديدة أنها تواجه

صعوبات فنية ومالية لاسيما التكفل اليومي بالعناصر التي تم تجميعها والمنحة الجرافية بمبلغ 90, 000 فرنك أفريقي. وفي هذا الصدد، يجدر بالذكر أنه قد حدثت عدة مظاهرات عنيفة لعناصر القوات المسلحة للقوى الجديدة، خاصة في بواكي وسيجيلا وفافوا، لاسيما خلال النصف الثاني من سنة 2008، حيث تمثل المطلب الرئيسي لهذه المظاهرات في دفع هذه المنحة.

17- ينص الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واجادوجو السياسي، الموقع في 22 ديسمبر 2008، أن عملية نزع أسلحة القوتين المقاتلتين وتخزينها، وتسريح المقاتلين السابقين للقوى الجديدة، وتفكيك الميليشيات، يجب أن تنتهي قبل شهرين على الأكثر من التاريخ المحدد للانتخابات الرئاسية. من ناحية أخرى، تدعو الأطراف الحكومة إلى دفع منحة أو مساعدة مباشرة عن تسريح المقاتلين السابقين للقوات المسلحة للقوى الجديدة والميليشيات بمبلغ 500, 000 فرنك أفريقي قطعاً لكل حساب. سجل تنفيذ الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واجادوجو السياسي تأخراً كبيراً إذ لم يتم في هذا الصدد، بدء تنفيذ الأحكام المتعلقة بدفع منحة الـ 500, 000 فرنك أفريقي للمقاتلين السابقين للقوات المسلحة للقوى الجديدة والميليشيات.

18- شهد أيضاً تنفيذ أحكام اتفاق واجادوجو السياسي المتعلقة بقوات الدفاع والأمن نفس الصعوبات التي واجهت الجوانب الأخرى من الاتفاق. علاوة على ذلك، دفعت التوترات المتكررة ضمن القوى الجديدة المسؤولين إلى الحذر. الأمر الذي أدى إلى ببطء عملية نزع الأسلحة وإعادة توحيد البلاد.

د (استعادة سلطة الدولة وإعادة انتشار الإدارة:

19- اتفق رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، في 5 يونيو 2007، على تعيين السلطات الإدارية للمحافظات والقضاة. وبمناسبة إطلاق عملية إعادة انتشار الإدارة في

المناطق الواقعة تحت سيطرة القوى الجديدة، تم في 18 يونيو 2007، تنظيم مراسم تنصيب محافظ مقاطعة بواكي بحضور رئيس الوزراء والمحافظين الآخرين والأمناء العاميين المعينين في هذه المنطقة. قرر الطرفان خلال التوقيع على الاتفاق الثالث المكمل لاتفاق واجادوجو السياسي، في 28 نوفمبر 2007، أن يتم استكمال عملية إعادة انتشار الإدارة والمصالح العامة في جميع أنحاء البلاد في 30 يناير 2008 على الأكثر. وفور الشروع في عملية إعادة الانتشار، وجدت الإدارة المقاطعات نفسها أمام صعوبات شتى، لاسيما النقص في أماكن الإقامة والمكاتب ووسائل التنقل والعاملين. وقد تم تجاوز هذه الصعوبات المادية تدريجياً بفضل دعم الشركاء الاقتصاديين لكوت ديفوار. وساهم الاتحاد الأوروبي من خلال ترميم المباني كما قام البنك الدولي بتمويل شراء أكثر من 20 عربة. غير أن المسألة التي بقيت عالقة لمدة طويلة هي السلطة الحقيقية للمحافظين بما أن مهامهم تتداخل مع مهام قادة المناطق للقوى الجديدة الذين احتفظوا بصلاحياتهم الرئيسية السابقة. وفي هذه الظروف، لوحظت هناك توترات شديدة بين الجبهة الشعبية الإيفوارية والقوى الجديدة بشأن نزع الأسلحة وإعادة توحيد البلاد. وبالرغم من التوقيع على الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واجادوجو السياسي في 22 ديسمبر 2008، الذي ينص على أن يمارس المحافظون المعينون في مناطق الوسط والشمال والغرب كامل سلطاتهم في 15 يناير 2009 على الأكثر، إلا أن الوضع لم يتغير حقاً. وبالفعل، تم التأكيد في البروتوكول الموقع خلال تسليم المهام بين المحافظين وقادة مناطق القوى الجديدة، الذي جرى في 26 مايو 2009 في بواكي، على أن السلطات الإدارية للمحافظات تلجأ إلى مركز القيادة المتكامل لإدارة وحفظ الأمن. وبما أن مركز القيادة المتكامل لم يقم بنشر أفراد الشرطة أو الألوية المختلطة، استمر قادة مناطق القوى الجديدة في ممارسة مهامهم الأمنية وجمع الأموال.

واستمر الخلاف بين الجبهة الشعبية الإيفوارية والقوى الجديدة بشأن نزع الأسلحة وإعادة توحيد البلاد، خاصة في أبريل 2009 ومارس - أبريل 2010.

20- في الاتفاق التكميلي الثالث لاتفاق واجادوجو السياسي الموقع في 28 نوفمبر 2007، والرابع الموقع في 22 ديسمبر 2008، قررت الأطراف إعادة انتشار الإدارة الضريبية والجمركية على أساس وحدة الصناديق. غير أن الوضع لم يتغير بما فيه الكفاية ما عدا فيما يتعلق بفتح الشباك الوحيد في بواكي لتسديد رسوم الجمارك وتسجيل العربات والآلات في مناطق الوسط والشمال والغرب خلال احتفال ترأسه رئيس الوزراء في 4 مارس 2009. وفي هذه الظروف فإن لجنة التقييم والمتابعة خلال اجتماعها السابع المنعقد في 9 أغسطس 2009 شجعت الحكومة على مواصلة فتح النوافذ الوحيدة في أماكن أخرى من مناطق الوسط والشمال والغرب وناشدت الأطراف لاتفاق، دون تأخير، علي الترتيبات العملية لتنفيذ الآليات المقررة لتنصيب الألوية المختلطة للجمارك على الحدود".

21- تمثلت إحدى العقبات الرئيسية لإعادة توحيد البلاد لفترة طويلة في مسألة إعادة انتشار الإدارة الضريبية. ويرى بعض الملاحظين أن التعطيل أو العقبات التي تواجه إعادة توحيد البلاد مرتبطة بالمصالح الاقتصادية.

ثالثاً: دعم المجتمع الدولي:

22- طوال تنفيذ اتفاق واجادوجو السياسي، عمل ميسر الحوار فيما بين الإيفواريين، فخامة السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، على رئاسة لقاءات آليات متابعة الاتفاق (لجنة التقييم والمرافقة والإطار الدائم للتشاور) وإجراء مشاورات مع الأطراف كلما اقتضت الضرورة ذلك.

23- مددت الأمم المتحدة بشكل منتظم مهمة بعثتها العسكرية في كوت ديفوار والتي تتشكل من حوالي 8000 فرد ووحدات شرطة تتشكل من 750 فردا وشرطة مدنية بحوالي 400 فرد. لقد وضعت بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وسائلها باستمرار في خدمة العملية الانتخابية كما أنها تساهم في إعادة إدماج المقاتلين السابقين من خلال برنامج هام من المشاريع ذات الأثر السريع. كما وضع شركاء كوت ديفوار الاقتصاديون الكثير من مواردهم في خدمة عملية السلام في كوت ديفوار وأدرجوا هذا البلد في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

24- ظل الاتحاد الأفريقي بجانب كوت ديفوار كما رافقها طوال عملية الخروج من الأزمة. وبالإضافة إلى مكتب الاتصال الذي يتابع الوضع يوميا، ويتشاور بانتظام مع الأطراف الفاعلة الإفوارية وممثلي المجتمع الدولي، ظلت مفوضية الاتحاد الأفريقي بجانب كوت ديفوار أيضا حيث أرسلت بعثات تقييم خلال الفترة ما قبل الانتخابات كلما اقترب تاريخ هذه المواعيد وشاركت في اجتماعات لجنة التقييم والمرافقة بصفتها عضو في الجهاز الاستشاري الدولي وقامت بتمويل ستة مشاريع ذات الأثر السريع لصالح سكان المناطق الريفية بلغت قيمتها 100,000 دولار أمريكي. اجتمع مجلس السلم والأمن بانتظام لمتابعة تنفيذ هذه المشاريع عقب المصادقة على اتفاق واجادوجو السياسي. كما أوفد بعثة ميدانية في نهاية أبريل 2009.

رابعاً: ملاحظات:

25- ينبغي الترحيب بالمبادرة التي اتخذها الرئيس لوران جبابو بالتوجه إلى السيدين هنري كونان بيدي، رئيس الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار - التجمع الديمقراطي الأفريقي، والاسان درامان واثارا، رئيس التجمع الديمقراطي للجمهوريين في 10

و17 مايو، على التوالي، لإجراء محادثات حول إحياء عملية السلام في كوت ديفوار. مكنت هذه اللقاءات من تهيئة جو سياسي يتسم بالهدوء وتنظيم المؤتمر السنوي للبنك الأفريقي للتنمية في كنف الاطمئنان يومي 27 و28 مايو 2010. ومن المؤمل أن تتواصل هذه اللقاءات وأن تلهم جميع الأطراف الإفوارية كي تفضل الحوار من أجل المصلحة العليا لكوت ديفوار.

26- يجب أيضا تشجيع الحكومة واللجنة الانتخابية المستقلة وجميع الهياكل التي تتعاون معها وكذلك جميع الأطراف الإفوارية من أجل التفاهم حول الجدول الزمني للانتخابات وإجراء الانتخابات الرئاسية خلال سنة 2010.

27- يود مجلس السلم والأمن أن يعرب مجدداً عن تقديره للرئيس بليز كومباوري، ميسر الحوار فيما بين الإفواريين، للجهود التي يبذلها بلا كلل وتشجيعه على مواصلتها حتى انتهاء عملية الخروج من الأزمة بنجاح.

2010-06-28

Communiqué of the 234th Meeting of the Peace and Security Council of the African Union Held on 28 June 2010, Addis Ababa, Ethiopia.

Peace and Security Council

African Union Commission

<https://papsrepository.africa-union.org/handle/123456789/1113>

Downloaded from PAPS Digital Repository, Department of Political Affairs, Peace and Security (PAPS)